اكتشاف الإمام الغزالي لأقسية منطقية في القرآن الكريم

أ.د محمود يعقوبي
المدرسة العليا للأساتذة– بوزريعة

ملخص:

إن الإمام الغزالي هو أول من اكتشف في بعض الآيات القرآنية أقسية حملية من الشكل الأول والثاني والثالث. وأقسية استثنائية متصلة ومنفصلة، وهذا يعني أن القرآن الكريم قد استعمل هذه الصور من الاستنتاج في وقت لم يكن العرب عند نزول الوحي يعرفون وجودها.

Résumé :

Ghazali est le premier à avoir décelé dans certains versets coraniques des syllogismes catégoriques de la 1er, 2éme et 3éme figures, ainsi que des Syllogismes conjonctifs et disjonctifs en bonne et due forme. Ce qui prouve que le Coran à employé ces formes de déduction sans les avoir empruntées à la logique d'Aristote dont les arabes du temps de la révélation du Coran ignoraient complétement l'existence.

Mots clés :
Syllogismes, Catégoriques, Conjonctifs, Disjonctifs.

يبدو أن أول من تعرّف صور أقسية منطقيّة في القرآن الكريم هو الإمام أبو حامد الغزالي (450–505هـ) كما بين ذلك خاصة في كتابه (القسطاس المستقيم)، ولم يكن يستطيع ذلك لولا معرفته التامة بمعاني الخطاب القرآني، ومعرفته الدقيقة بمسائل المنطق الصوري الذي مدحه، واعتبر معرفته ضرورية لكل طالب علم من العلوم. والذي وضع فيه كتاب (معيار العلم)، و(محك النظر) بالإضافة إلى ما أوجزه في مقدمة كتابه (المستصفى من علم الأصول).

وكل ما تعرض له من مسائل المنطق الصوري التي تعلمها الناس من كتب الفارابي (ت. 339هـ) وابن سينا (370-428هـ) وعمر بن سهلان الساوى (ت 450هـ) كانت مسائل متداولة بين طلاب الفلسفة المشائية في العراق وفي خراسان بالأقل حيث نشأ ودرس ودرّس.

وحسب مدى اطلاعنا، فإن طلب صور القياس المنطقي في القرآن الكريم قد ذهل عنه حتى عصر الإمام الغزالي كل من تصدى للرد على من زعم أن الأداة الوحيدة لتمييز الحق من الباطل إنما هي قواعد المنطق الصوري الذي دوّن مسائله أرسطو طاليس (384-322 ق.م) وأصبح أتباعه يتباهون ويفخرون به على غيرهم كما أشار إلى ذلك أبو حيان التوحيدي (ت 380 هـ) في كتابه (الإمتاع والمؤانسة) الذي يروي فيه مناظرة (متى بن يونس) (ت 328هـ) المنطقي وأبى سعيد السيرافي (284-368هـ) الذي اعتمد في إحراج خصمه السرياني على مسائل لغوية نحوية دون أن يعرف ما عرفه الإمام الغزالي من صور القياس بجميع أنواعه في القرآن الكريم. وهي معطيات موضوعية لا لجاجة فيها، كان بإمكانه أن يبهت بها خصمه بأفضل مما فعل عندما راح يحرجه بمسائل لغوية نحوية قد يكون فيها لمتى بن يونس عذره الذي يحق له أن يتذرع به، وهو أن محل النقاش ليس هو دلالة الألفاظ على مدلولاتها اللازمة، بل هو استعمال قواعد المنطق استعمالا صحيحا عند الاستدلال. وبناء على هذا يكون في عمل السيرافي دليل على أنه لم يعرف قواعد المنطق ولو أنه قد استعملها ضمن استعماله لقواعد النحو استعمالا فطريا على غرار جميع الناس الذين لم يدرسوا نظرية الاستنتاج، ويكون فيه أيضا دليل على أن الاستدلال الصحيح قد يصدر ممن لا يعرف سبب صحته وورود على وفق قواعد القياس المنطقي، وقد يكون في هذه المناظرة دليل على قلة بضاعة (متى بن يونس) من قواعد اللغة العربية وخصائصها.

ويحق لنا أن نتساءل: ألم يكن بإمكان أمثال الفارابي وابن سينا والساوي أن ينتبهوا إلى فطرية قواعد الاستنتاج في صوره الأولوية التي استخرج منها أرسطو نفسه قواعد

القياس التي لم يبدعها، بل وجدها في أقوال وأحكام عامة الناس كما بين هو ذلك في كتابه (المواضع) أو الجدل؟ يبدو أنه كان بإمكانهم ذلك لو أنهم اهتموا بدراسة النص القرآني دراسة منطقية، ولم يصرفهم عنها تأسيس الدراسات المنطقية باللغة العربية، وذلك بإيجاد المصطلحات المناسبة وحض طلاب المعارف العقلية على ذلك.

ومن هنا يبين لنا أن انشغالات الإمام الغزالي الجدلية هي التي ألجأته إلى البحث عما كان في حاجة إليه من الأدلة لافحام خصمه، في حين أن كلا من الفارابي وابن سينا والساوي لم يجد نفسه في مثل وضعية أبي حامد.

وإذا صح ما قلنا أمكننا أن نقول أيضا إن ظروف المجادلة في مسائل المنطق عندما تكررت في عصر الإمام أحمد بن تيمية (661-728هـ) قد أوحت إليه بفكرة فطرية قواعد الاستنتاج، غير أنه لم يستدل على هذه الفطرية بما اهتدى إليه الإمام الغزالي قبله، والذي كان من شأنه أن يقوي به حجته على أن المنطق اليوناني لا يحتاج إلى دراسته الذكي لأن قواعده مركوزة في كل نفس بشرية.

ومن شأن هذا أن يبيح لنا أن نظن أن الشيخ ابن تيمية لم يطلع على كتاب (القسطاس المستقيم) الذي خصصه صاحبه لبيان وجود جميع صور الاستنتاج في النص القرآني دون أن يكون لهذا النص أية صلة بنصوص أرسطو المنطقية. فكان بإمكانه لو فعل ذلك أن يثبت بشكل أفضل مما فعل، فطرية جميع صور القياس الحملي والاستثنائي.

ومما لا جدال فيه أن عدم الانتباه الى ما انتبه إليه حجة الاسلام أمر ملاحظ لدى كثير ممن نصبوا أنفسهم لادحاض دعوى انفراد أرسطو باستخراج قواعد القياس الحملي بل بوضعها كما هو شائع خطأ لدى الكثير من المتعاملين مع الفلسفة والفلاسفة.

لكن كل ذلك لا يمكن أن يحجب عنا أن غرض الامام الغزالي إنما هو اتخاذ وجود جميع صور الاستدلال في القرآن الكريم وسيلة لتضخيم حجته على خصمه باستعمال النص القرآني الذي يقدسه هو وخصمه معا. ولم يكن غرضه أن يثبت فطرية

صور الاستدلال البشري التي تغني عن الحاجة إلى تعلم قواعد القياس كما سطرها أرسطو وشرحه المشاؤون من أمثال الفارابي وابن سينا والساوي ممن كان قد نبت من المنطقيين قبل عصر أبي حامد.

ومع ذلك فإنه لا ينبغي أن يفوتنا أن نلاحظ أن في تنبيه هذا الامام الحاذق أكثر مما وجد فيه نفسه، إذ وجود جميع الصور الاستدلال المنطقي بالقياس الحملي وبالقياس الاستثنائي في القرآن الكريم، دليل قاطع على فطرية هذه الصور. لكن طبيعة المشكلة التي حرص على التصرف فيها خدمة لأغراضه، لم تكن تتطلب أكثر من أن يبين لخصمه المسلم الشيعي المغالي المتشبث بأخذ الأحكام الدينية من الإمام الشيعي المعصوم، والذي يرفض استعمال النظر والقياس، أن ما يرفضه موجود في نص القرآن العظيم ومستعمل فيه.

ومن شأن هذا أن يبكت الإسماعيلي الذي يدين بدين الاسلام الذي يعبر عن عقيدته القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة لا غير.

والذي ينبغي أن لا يفوتنا في هذا المقام أن ابن رشد (520-595هـ) هو الآخر لم ينتبه إلى ما انتبه إليه أبو حامد، مما كان في أمس الحاجة إليه لإثبات أن الشارع "قد أوجب النظر بالعقل في الموجودات واعتبارها وكان الاعتبار ليس شيئا أكثر من استنباط المجهول من المعلوم واستخراجه منه، وهذا هو القياس"، بل إنه قد استعمل أنواع الأقسية المنطقية كلها كما قررها أصحاب الصناعة القدماء. وكان يجد في هذا حجة مباشرة على مطلوبه. وهو أن الخطاب القرآني بلسان البشر لا يصلح بدون استعمال قواعد المنطق عند الاقتناع أو الاقناع. ومن دون أن نهتم بالتماس العذر لابن رشد الذي يعرف جيدا الخطاب القرآني ويتقن جميع صور الاستنتاج من خلال شرحه لمنطق أرسطو، فإن الاحتجاج باستعمال الشارع لجميع صور الأقسية كان يكون أفضل وأدعى لقبول رأيه في فصل المقال في ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال، لكن غرضه الحقيقي كان هو الدفاع عن الفلسفة، بينما كان غرض أبي حامد هو الدفاع عن الدين القويم.

إن من شأن هذه الملاحظات المسبقة، أن تبرز بمزيد من الوضوح، القيمة الجدالية لانتباه أبي حامد إلى أهمية توظيف ما انتبه إليه، في جميع حالات المواجهة بين مناهج الدعوة في الاسلام بالحجة المنطقية وبين مناهج الأديان الأخرى التي لا تستقيم بهذه الحجة دعوتها، بل هي تخشاها وتنفّر منها وتدعو إلى الإيمان بعدم صلاحيتها لتقرير عقائدها.

إن الذي يهمنا من وراء كل ما سبق هو أن أبا حامد هو أول من انتبه ونبه إلى استعمال القرآن الكريم للأقسية المنطقية الشائعة الاستعمال والتي سماها في اصطلاحه "موازين" فقال: "فاعلم أن موازين القرآن في الأصل ثلاثة: ميزان التعادل وميزان التلازم وميزان التعاند، لكن ميزان التلازم ينقسم إلى ثلاثة: إلى الأكبر والأوسط والأصغر فيصير المجموع خمسة"[1].

لقد كان الإمام الغزالي على علم بقيمة ما انتبه إليه، غير أنه وضع مصطلحات جديدة خاصة به، بدلا من المصطلحات القديمة، ولا مشاحة في الاصطلاح إذا تم بيانه، فقال: "أما هذه الأسامي فأنا ابتدعتها، وأما الموازين فأنا استخرجتها من القرآن، وما عندي أني سبقت إلى استخراجها من القرآن"[2]، وحتى الآن لم نسمع أن غيره سبقه إلى ذلك.

ويبدو أنه لم يعرف قيمة عمل أبي حامد بعده من المنطقيين إلا الإمام ابن عرفة (ت 803هـ) في مختصره في المنطق وشرحه للإمام محمد بن يوسف السنوسي (ت 895هـ)[3]. وهذه من دون شك منقبة من مناقب الإمام الغزالي الذي سبق إلى نقد الفلسفة المشائية والى إحياء علوم الدين وإلى ابطال عقائد الطائفة الباطنية الإسماعيلية. ومن دون أن نتابع تقلبات أبي حامد في جميع أطوار حياته الفكرية ومن دون أن نتتبع مراحل مجادلته لخصمه الاسماعيلي التي رواها في كتابه "القسطاس المستقيم" فإننا نقصر حديثنا على صور الأقسية الحملية والاستثنائية التي استخرجها من النص القرآني مستعملين في ذلك الاصطلاحات المنطقية العادية في مقابل اصطلاحاته التي وضع فيها

(الميزان) مكان (القياس) و(ميزان التعادل) مكان (القياس الحملي) و(ميزان التلازم) مكان (القياس الاستثنائي المتصل) و(ميزان التعاند) مكان القياس الاستثنائي المنفصل. ويبدو أنه فعل ذلك بغرض استئناس خصمه الذي كان يرفض النظر واستعمال القياس، فكان يستدرجه إلى ذلك باستعارة كلمة (الميزان) التي وردت في الآية الكريمة ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ (7) أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ(8) وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ(9) ﴾ والتي حمّلها معنى القياس [سورة الرحمن].

ومن دون أن نرافق أبا حامد في جميع خطا استدراجه خصمه، فإننا نقصر اهتمامنا على بيان الأقسية التي استخرجها من القرآن الكريم.

لقد استخرج الشكل الأول من القياس الحملي الذي استعمله إبراهيم الخليل عليه السلام في مجادلته لنمرود ملك بابل: "وذلك أن نمرود ادعى الالهية، وكان الإله بالاتفاق عبارة عن القادر على كل شيء، فقال إبراهيم: الإله إلهي لأنه يحيي ويميت، وهو القادر عليه، وأنت لا تقدر عليه، فقال: أنا أحيي وأميت. يعني أنه يحيي النطفة بالوقاع. ويميت بالقتل، فعلم إبراهيم أن ذلك يعسر عليه فهم بطلانه فعدل إلى ما هو أوضح عنده، فقال: فإن الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب. فبهت الذي كفر"(4)

إن في هذا الجدال بين الخليل عليه السلام وبين نمرود، قياسين: قياسا فاسدًا هو قياس نمرود وهو القياس التالي:

- الإله قادر على الاحياء والإماتة.
- وأنا قادر على الإحياء والإماتة.
- إذن فأنا الإله.

وهو قياس فاسد من الشكل الثاني الذي لا ينتج إلا متى كانت إحدى مقدمتيه سالبة، لكن الإمام الغزالي لم يبين علة فساده، واكتفى بأن قال: "فعلم إبراهيم أن ذلك يعسر

عليه فهم بطلانه، فعدل إلى ما هو أوضح عنده"[5] وهو القياس الثاني الصحيح الذي قال فيه:

- ربي هو محرك الشمس من المشرق إلى المغرب ومن المغرب إلى المشرق.(مقدمة صغرى)
- ومحرك الشمس من المشرق إلى المغرب ومن المغرب إلى المشرق هو الإله. (مقدمة كبرى)
- إذن فربي هو الإله. أي لأنك لا تحرك الشمس!

وهذا قياس على صورة الضرب الأول من الشكل الأول من القياس الاقتراني الحملي، وهو أقوى الأقسية الاقترانية الحملية.

ويمكن إبراد هذا القياس بتعبير آخر هو:

- أنت لا تقدر على أن تأتي بالشمس من المغرب.
- وكل من لا يقدر على أن يأتي بالشمس من الغرب فليس ربي.
- إذن فأنت لست ربي.

وفي العبارتين الصورة واحدة هي:

كل ص - و

وكل و - ك

إذن فكل ص - ك

وقد اكتشف أبو حامد الشكل الثاني من القياس الاقتراني الحملي من تأملات إبراهيم عليه السلام في ملكوت السماوات والأرض: ﴿ فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي ۖ فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ[77] فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي هَٰذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ[78]﴾

ففي حديث ابراهيم النفساني قياس صورته هي:

كل من الكوكب والقمر والشمس آفل.

ولا إلاه آفل.

إذن فلا واحد من الكوكب والقمر والشمس بإله.

وهذا قياس من الضرب الثاني من الشكل الثاني من القياس الاقتراني الحملي ويوجد مثال آخر لهذا القياس في [الآية 18 من سورة المائدة] ﴿ قَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَىٰ نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم بَلْ أَنتُم بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ... ﴾

ففي هذه المحاجة قياس صورته هي:

أنتم تعذَّبون

ولا أبناء يعذبون

إذن فلا واحد منكم ابن الله.

وهذه صورة الضرب الأول من الشكل الثاني من القياس الاقتراني الحملي.

ويذكر الامام الغزالي مثالا آخر لهذا القياس استخرجه من [الآيتين 6 و7 من سورة الجمعة] ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ هَادُوا إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِن دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ[6] وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ[7] ﴾

وصورته هي:

كل ولي لله يتمنى لقاء الله بالموت.

ولا يهودي يتمنى لقاء الله بالموت.

إذن فلا ولي لله يهودي.

وهذا هو الضرب الأول من الشكل الثاني الذي يصح تحويله إلى الضرب الثاني منه بالمبادلة بين المقدمتين وصورته هي:

لا يهودي يتمنى لقاء الله بالموت.

وكل ولي لله يتمنى لقاء الله بالموت.

إذن فلا يهودي هو ولي لله.

كما اكتشف الامام الغزالي صورة الشكل الثالث من القياس الاقتراني الحملي في [الآية 91 من سورة الأنعام] ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوا أَنتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ (91) ﴾

وصورته هي صورة الضرب الأول من الشكل الثالث من القياس الاقتراني الحملي:

موسى عليه السلام بشر

وموسى عليه السلام أنزل عليه الكتاب

إذن فبعض البشر أنزل عليه الكتاب

إن هذه النتيجة اللازمة من المقدمتين اللتين يسلم بهما اليهود، تنقض دعواهم العامة أن الله لم ينزل كتابا على بشر، وقد قصدوا بهذا الإنكار العام نفي إنزال القرآن على محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم. وتتمثل قوة هذا القياس في أن المقدمة الأولى معلومة بالحس، وفي الثانية يعترف بها اليهود في حقهم، وبالتالي تكون دعواهم باطلة، والذي يهمنا من هذا هو استعمال هذا النوع من القياس في القرآن الكريم.

وبالإضافة إلى وجود أشكال القياس الثلاثة المقبولة لدى المنطقيين المشائين باستثناء الشكل الرابع البعيد عن الطبع السليم، فإن أبا حامد قد استخرج من النص القرآني (ميزان التلازم) الذي هو القياس الاستثنائي المتصل الذي وجده في [الآية 22 من سورة الأنبياء] ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ (22) ﴾

وصورته هي:

لو كان للعالم إلاهان لفسد نظام السموات والأرض

لكنه لم يفسد

إذن ليس للعالم إلاهان، بل إله واحد.

ووجده أيضا في [الآية 42 من سورة الإسراء] ﴿ قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَّابْتَغَوْا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا(42) ﴾

وصورته هي:

لو كان مع صاحب العرش آلهة لنا زعوه على عرشه ولاختل نظام العالم.

لكن لم ينازعه أحد ولم يختل نظام العالم.

إذن ليس مع صاحب العرش آلهة.

وأما ميزان التعاند الذي هو القياس الاستثنائي المنفصل فقد وجده الامام الغزالي في [الآية 24 من سورة سبأ] ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ(24)﴾

ولاستخراج صورة هذا القياس الاستثنائي المنفصل من هذه الآية ينبغي أن نعرف أن الحوار الوارد في الآية الكريمة هو حوار مع المشركين الذين ينكرون أن يكون الله هو الذي يرزقهم من السماء بإنزال المطر ومن الأرض بإنبات النبات، وبالتالي فهم ضالون بإنكارهم نعمة الله عليهم.

ويمكننا بقليل من التصرف في كلام الامام الغزالي عندما أراد أن يبين صورة هذا القياس الشرطي المنفصل المركب أن نزيد في توضيح هذه الصورة:

- إما أننا على هدي وأنتم في ضلال مبين، وإما أنكم على هدى ونحن في ضلال مبين.
- لكنكم لستم على هدى لإنكاركم نعمة الرزق من السماء والأرض.
- إذن فنحن على هدى لإقرارنا بنعمة الله، وأنتم في ضلال لإنكاركم نعمة الله.

وبهذا نكون قد وقفنا على الأقسية الحملية والاستثنائية التي سبق إلى استخراجها الإمام الغزالي من النص القرآني وقال إنه لم يعرف أن أحدًا سبقه إلى استخراجها. فافتخر بذلك وحق له أن يفتخر بقيمة ما اكتشف نظرا لأهميته في الجدال حول استعمال الحجة العقلية في القرآن الكريم عند مصارعة من ينكر ذلك ومصارعة من ينكر صلاحية الحجة المنطقية لتحقيق العقائد أو تزييفها.

ولا يمكن أن يقلل من قيمة هذا الاكتشاف إلا من غفل عن عالمية الحجة المنطقية التي تخترق الحدود وتهدم السدود، ومن جهل الطابع العقلاني الذي يطبع عقيدة القرآن الكريم والذي أعطاها قوتها التي يحس بها كل من ركن إلى ملكاته الفطرية التي لا تكون العادات والتقاليد الموروثة قد هيمنت عليها وأفسدتها.

إن ما انتبه إليه أبو حامد يعد منقبة من مناقبه العديدة، وكان يمكنه أن يفعل أكثر من ذلك، وهو ملاحظة أن ورود هذه الأقسية المنطقية الصريحة على صورتها القانونية بدون اكتساب من معلم، يكون دليلا على فطريتها وعلى وجودها مركوزة في نفوس القارئين للآيات التي وردت فيها، إذ لم يشر حسب اطلاعنا أحد من المفسرين إلى صعوبة فهم الغرض منها ولم يلجأوا في تفسيرها إلى وضعها في بنيتها الصناعية المعروفة بل إنهم فهموا مضامينها في بنيتها القانونية المغروزة في أنفسهم أيضا.

ومما لا ريب فيه أن الإمام الغزالي قد اهتم بوجود الأقسية المنطقية في القرآن الكريم. وقد شغله هذا عن البحث عن أصل هذه الأقسية هل هو الفطرة أو الاكتساب بالتعلم. لكننا من جهتنا نجد فيها دليلا حاسما على استعمال القرآن العظيم للحجة المنطقية في الدعوة إلى الاسلام وفي الدفاع عنه.

الهوامش:

(1)- الغزالي، القسطاس المستقيم، تحقيق فكتور شلحت، المطبعة الكاثوليكية بيروت، 1959، ص 46.

(2)- نفس المصدر، ص 67.

(3)- المختصر في المنطق لابن عرفة بشرح الإمام السنوسي، تحقيق، محمود يعقوبي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ص 252.

(4)- المصدر السابق، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ص 49.

(5)- المصدر السابق، ص 49.